

دليل العدالة المكانية

روبرتو روكو ، جوليانا غونسالفيس ، هوغو لوبيز ، مارسين دابروسكي

ترجمة بتصرف

أ.د. مضر خليل عمر

صُمم هذا الدليل ليكون مرجعاً شاملاً لفهم وتطبيق مبادئ العدالة المكانية في سياق التخطيط والاستراتيجية المكانية. يركز الدليل على تحقيق تحول حضري عادل نحو الاستدامة، بحيث لا يُستثنى أحد، وذلك بهدف نهائي يتمثل في خلق بيئات حضرية تتسم بالإنصاف والشمول والاستدامة. الكلمات المفتاحية: العدالة المكانية، التحولات الحضرية نحو الاستدامة، التحولات العادلة، مشاركة المواطنين، الحوكمة، التخطيط والاستراتيجية المكانية.

لماذا يجب دمج العدالة المكانية

في التخطيط الحضري وصنع السياسات؟

يُعدُّ دمج مفهوم العدالة في التخطيط الحضري وصنع السياسات أمراً بالغ الأهمية لإنشاء مدنٍ عادلة ومستدامة اجتماعياً ومرنة، تلبي احتياجات جميع المواطنين، مما يحقق الاستدامة الحقيقية. ونقصد بـ **"الاستدامة الحقيقية"** التحقق المتزامن للأبعاد الثلاثة الجوهرية للاستدامة (الاجتماعية، والبيئية، والاقتصادية)، وهي أبعاد مترابطة وتُعزز بعضها بعضاً. تُعدُّ **العدالة** مؤسسةً بشرية؛ فهي تعمل **كإطار أخلاقي وقانوني يسعى إلى الموازنة بين الحقوق الفردية والمصلحة العامة، بما يضمن لجميع أفراد المجتمع فرصة لعيش حياة مُرضية ومزدهرة.** ويمكن في صميم هذا المفهوم للعدالة فكرة **الإنصاف**، حيث يحصل كل فردٍ على ما يستحقه، سواء كان ذلك في صورة موارد أو فرص أو حماية. وفي جوهر فكرة العدالة يبرز سؤالٌ عميق: كيف يمكننا العيش معاً؟ وكيف يمكننا التعايش بانسجام مع كوكبنا، بحيث نضمن لكل كائنٍ حياةً مزدهرة مع الحفاظ في الوقت ذاته على التوازن الطبيعي للأرض؟ وفي ظل ممارساتنا الحالية غير المستدامة، نجد أنفسنا أيضاً أمام تساؤلٍ ملح: كيف يمكننا إحداث تغيير جذري في تفاعلاتنا مع مدننا، وكوكبنا، ومع بعضنا البعض، لنبني عالماً يتحقق فيه الرفاه لكلٍ من البشر والنظام البيئي؟

نستكشف في هذا الدليل مفهوم "العدالة المكانية"، الذي يبحث في الوجود المكاني للعمليات الاجتماعية ونتائجها. فكل حدثٍ يقع في مكانٍ ما؛ إذ **يؤدي المكان دوراً حاسماً (وإن لم يكن حتمياً) في تشكيل العمليات الاجتماعية.** لا يقتصر الأمر على توزيع الأعباء والمنافع في حياتنا المشتركة (النتائج) فحسب، بل يشمل أيضاً الاعتراف بالاحتياجات المتنوعة والمسارات الحياتية للأشخاص المتأثرين، بالإضافة إلى عمليات صنع القرار التي تشكل مساحاتنا (العمليات). تسعى العدالة المكانية إلى معالجة أوجه عدم المساواة التي تؤدي إلى تباينات في كيفية اختبار المجموعات المختلفة لبيئتها، وتدعو إلى توزيع أكثر إنصافاً للمساحات والموارد التي تعزز رفاه المجتمع والشمولية. كما تدعم تبني عمليات أكثر ديمقراطية وشمولاً لتحقيق هذه الغاية. تتضمن العدالة المكانية ثلاثة أبعاد أساسية ومترابطة: العدالة التوزيعية، والعدالة الإجرائية، وعدالة الاعتراف؛ وهي أبعاد نوجزها هنا وسنتوسع في شرحها لاحقاً في هذا الدليل.

تتعلق العدالة التوزيعية بالتوزيع المنصف للموارد والمنافع والأعباء في حياتنا المجتمعية عبر مختلف المناطق الجغرافية أو المجتمعات. وهي تهدف إلى ضمان عدم تعرض أي مجموعة أو منطقة للحرمان بشكل

منهجي فيما يتعلق بالوصول إلى الخدمات الأساسية، أو المرافق، أو الفرص الاقتصادية. وتعالج العدالة التوزيعية قضايا مثل التخصيص العادل للمنافع العامة، والبنية التحتية، وجودة البيئة، وذلك لمنع نشوء التفاوتات المكانية.

تركز العدالة الإجرائية على نزاهة عمليات صنع القرار المتعلقة بالتنمية والتخطيط الحضري، وتؤكد على أهمية الحوكمة الشاملة، والمشاركة، والشفافية، والمساءلة. وفي إطار هذا البعد، ينبغي أن تتاح الفرصة لمجموعة واسعة من الأطراف المعنية للمشاركة في صياغة السياسات واللوائح وخطط التنمية، مع ضمان أن تكون إجراءات صنع القرار مفتوحة وخاضعة للمساءلة ومراعية لوجهات النظر المتنوعة، مع إيلاء اهتمام خاص لمطالب واحتياجات المجتمعات المحرومة أو التي تعرضت للاضطهاد تاريخياً.

أما عدالة الاعتراف، فتعني بإدراك أهمية الهوية الثقافية، والمسارات التاريخية، والاحتياجات والتطلعات المحددة لمختلف المجموعات الاجتماعية. وتشدد عدالة الاعتراف على احترام حقوق وقيم الفئات المهمشة أو مجتمعات الأقليات، مع الاعتراف بتجاربها الفريدة ومعالجة المظالم التاريخية. كما تتناول هذه المقاربة المظالم الماضية ومسارات الاضطهاد. تسعى "عدالة الاعتراف" إلى خلق بيئات حضرية شاملة تُقدّر وتدعم الهويات والاحتياجات والتطلعات المتنوعة للمواطنين. وبطريقة ما، لا يمكن تحقيق "العدالة الإجرائية" دون "عدالة الاعتراف". وتُعد هذه الأبعاد الثلاثة جزءاً لا يتجزأ من "العدالة المكانية"؛ فبرغم إمكانية فهم كل بُعد منها على حدة، إلا أنها تعزز بعضها البعض، وتُعد ضرورية لتحقيق عدالة مكانية حقيقية ومستدامة. فالاعتراف الذي لا يفرضي إلى تكافؤ في المشاركة (فريزر، 1999) وإلى الإنصاف في التوزيع المادي لأعباء الحياة ومنافعها داخل المجتمع، يظل مجرد ممارسة رمزية.

وفي ظل النقاش المتطور حول كيفية توجيه مددنا ومجتمعاتنا نحو مستقبل عادل ومستدام، يبرز مفهوم "العدالة المكانية" كأداة تمنح المعنى وتشكل الفهم لسياسات ومشاريع التنمية الحضرية. وهي تفعل ذلك من خلال توفير منظور نقدي يمكن من خلاله فهم ومعالجة الأبعاد المكانية للعدالة والإنصاف. **فالمساحة الحضرية ليست محايدة؛ بل هي تعكس التفاوتات الاجتماعية وديناميكيات القوة وتعيد إنتاجها. ومن خلال تطبيق مبادئ العدالة المكانية، يستطيع المخططون الحضريون وصناع السياسات رصد وتحليل الكيفية التي قد تُكرّس بها المساحات الحضرية عدم المساواة، أو -على العكس- تساهم في تحقيق نتائج أكثر إنصافاً. ويشير "منح المعنى" إلى عملية إضفاء الأهمية أو القيمة على شيء ما؛ إذ يتضمن ذلك تزويد شخص أو كائن أو موقف ما بتفسير أعمق -غالباً ما يكون ذاتياً- يتردد صداه على المستوى الشخصي أو الجماعي.**

وبوصفها "مانحة للمعنى"، تساعدنا العدالة المكانية على التفكير الجماعي، والمناقشة، وتحديد وصياغة القيم والأهداف الجوهرية التي ينبغي أن توجه التنمية الحضرية. **توفر العدالة المكانية إطاراً أكثر عمقاً لفهم التفاعلات المعقدة بين المكان والمجتمع والبيئة.** فهي تساعدنا على التأمل في كيفية تأثير السياسات والمشاريع الحضرية على مختلف المجتمعات والأفراد، لا سيما أولئك المهمشين أو الأقل حظاً. يضيف هذا المنظور معنىً على العمل الجماعي والعام، ويعزز نهجاً شمولياً للتنمية الحضرية؛ نهجاً يأخذ في الحسبان التبعات المكانية للقرارات السياسية، ويسعى إلى خلق بيئات تتسم بالشمول الاجتماعي، والتمكين، والقدرة على التجدد. ويشير مفهوم **"إضفاء المعنى (making sense)"** إلى جعل الشيء مفهوماً أو منطقياً؛ إذ يتضمن شرح المعلومات أو ترتيبها بطريقة تجعلها واضحة ومفهومة للآخرين.

فعندما تضيف معنىً على عبارة أو فكرة ما، فإنك توضحها وتجعلها منطقية أو قابلة للفهم ضمن السياق الذي طُرحت فيه. وكونها أداةً "لإضفاء المعنى"، تشجع العدالة المكانية على إعادة التفكير في التنمية الحضرية بشكل منهجي وقائم على القيم، وذلك استناداً إلى إطار ثلاثي الأبعاد يتناول جوانب متعددة في آنٍ واحد، وهي: توزيع أعباء ومنافع التنمية الحضرية، وتحديد من يحظى بالوصول إلى الموارد والسلع

الحضرية، وكيف يمكن للتخطيط والتصميم الحضري إما تفاقم التفاوتات الاجتماعية أو التخفيف منها. ومن خلال ذلك، تكتسب السياسات والمشاريع الحضرية معنىً واضحاً، مما يضمن توافقها مع الأهداف الأوسع المتمثلة في الإنصاف والشمول.

وبطبيعة الحال، تظل العدالة المكانية مجرد مفهوم، وقد يكون تطبيقها أمراً بالغ الصعوبة. ومع ذلك، فهي فكرة قوية تساعدنا على منح معنى لأنشطتنا - سواء كنا مخططين، أو مصممين، أو ناشطين، أو صناع قرار - وقد تلهم الآخرين للانضمام إلينا في السعي نحو مدن أفضل. ورغم أن هذه الأفكار قد تبدو ساذجة للغاية في مواجهة الواقع القاسي لإدارة المدن، وما يكتنفها من تحديات جمة وعقبات سياسية، إلا أننا نؤكد أن عمليات "منح المعنى" و"فهم الواقع" ليست بأي حال من الأحوال مساعي تافهة أو ثانوية. في الواقع، يُعدّ الاستحواذ على خيال مواطنينا أمراً بالغ الأهمية لتحقيق عمل جماعي فعال في مواجهة التحديات المجتمعية المعقدة.

بشكل عام، لا تُعد مفاهيم مثل «العدالة» و«السوق» أموراً «طبيعية»؛ بل هي من ابتكارات البشر التي تتيح لنا العيش معاً. وتتبع ضرورة إدراج العدالة في هذه العمليات من إدراك عميق بأن المدن ليست مجرد مساحات مادية، بل هي أيضاً بيئات اجتماعية يمكن فيها ترسيخ أو تفكيك أوجه عدم المساواة. **فالمناطق الحضرية أشبه بفسيكساء تضم مجتمعات متنوعة ذات احتياجات وتطلعات وتحديات فريدة.** ومن دون نهج يركز على العدالة، فإن التخطيط الحضري وصنع السياسات قد يؤديان إلى تفاقم التفاوتات الاجتماعية، والسماح بتدهور البيئة واتساع الفوارق الاقتصادية، مما يقوض في نهاية المطاف النسيج الاجتماعي للمدن.

إن دمج أبعاد العدالة في التخطيط الحضري وصنع السياسات ليس مجرد واجب أخلاقي، بل هو ضرورة عملية لمواجهة التحديات الحضرية المعقدة التي تتطلب خيلاً جماعياً وعملاً مشتركاً. فالمدن تقف في طليعة المواجهة مع قضايا مثل التغير المناخي، والهجرة، والتحول الاقتصادي، والتقدم التكنولوجي. ويضمن التخطيط القائم على العدالة توزيعاً منصفاً لمنافع التنمية الحضرية وأعبائها، مما يعزز الاستدامة الاجتماعية ويجعل المدن أكثر قدرة على الصمود في وجه الصدمات والضغوط. علاوة على ذلك، يمكن لهذا النهج أن يحفز الابتكار والاستدامة من خلال تهيئة بيئات ترحب بالأفكار والحلول المتنوعة، وتتنظر إلى الإنصاف الاجتماعي كجزء لا يتجزأ من الازدهار الاقتصادي والحفاظ على البيئة.

قد ينطوي إصدار دليل حول «العدالة المكانية» على مخاطرة تبسيط المعاني العميقة لهذا المفهوم؛ ففي خضم العمل اليومي الروتيني للمخططين، قد تفقد العدالة بعضاً من بريقها كمفهوم طوباوي (مثالي). ومع ذلك، فقد حان الوقت لنقل مفهوم العدالة من منصاته الأكاديمية والقانونية، ودمجه بشكل أكثر فاعلية في التخطيط المكاني. إن خوض هذا المسعى أمر ضروري لجعل المفهوم متاحاً وقابلاً للتطبيق العملي. من خلال تحويل الأطر النظرية المعقدة إلى تطبيقات عملية، يمكن لهذا الدليل أن يشكل أداة بالغة الأهمية لصناع السياسات والمخططين والممارسين. ولا يقتصر هذا الجهد على إتاحة المعرفة للجميع فحسب، بل يضمن أيضاً خروج مفهوم "العدالة المكانية" من حيز النقاش الأكاديمي، مما يمهد الطريق لتدخلات ملموسة وتحقيق نتائج مكانية عادلة. وبذلك، تصبح الفوائد الجوهرية المترتبة على تفعيل العدالة المكانية - لمعالجة أوجه التفاوت في الواقع العملي - أكبر بكثير من أي مخاطر محتملة.

وكما يرى الاقتصادي الهندي البارز وفيلسوف العدالة، أمارتيا سن، فإنه **لا وجود لعدالة مطلقة**، كما أن **الوصول إلى عالم عادل تماماً أمر غير ممكن**. ويجادل "سن" بأن السعي نحو مجتمع عادل بشكل مثالي ليس أمراً مستحيلاً فحسب، بل قد يكون توجهاً مفضلاً أيضاً. وبدلاً من ذلك، يؤكد على أهمية معالجة المظالم القائمة والحد منها تدريجياً، مقترحاً أن ينصب تركيزنا على جعل المجتمعات أكثر عدالة بمرور الوقت، وذلك من خلال تدابير عملية وتحسينات مستمرة (سن، 2009). يتماشى هذا الطرح مع فكرة أن العدالة ينبغي أن

تُسعى إليها كعملية تحسين مقارنة وتدرجية، لا كنموذج مثالي مطلق. إن ما ينبغي أن نطمح إليه هو أن نجعل مدناً غداً أكثر عدالة بقليل مما كانت عليه بالأمس؛ غير أن هذا العمل يتطلب منا البدء فيه اليوم. ختاماً، يُعد دمج مفهوم العدالة في التخطيط الحضري وصنع السياسات أمراً جوهرياً لبناء مدن لا تكتفي بكونها مصممة جيداً من الناحية المادية، بل تكون أيضاً مستدامة اجتماعياً. يتطلب هذا النهج التزاماً بفهم ومعالجة أبعاد العدالة المتعددة والمتراصة -وهي العدالة التوزيعية، والإجرائية، وعدالة الاعتراف- لضمان أن يعزز التنمية الحضرية رفاه الجميع، سواء من البشر أو غير البشر. ومن خلال ذلك، يمكن للمدن أن تتحول إلى فضاءات تتسم بالرعاية والمرونة والتضامن، وتصبح قادرة على مواجهة التحديات الراهنة والمستقبلية.

استخدام هذا الدليل وهيكلته

صُمم "دليل العدالة المكانية (Spatial Justice Manual)" ليخدم المخططين الحضريين، وصنّاع السياسات، والنشطاء، وقادة المجتمع، والأكاديميين، والطلاب المهتمين بدمج مبادئ العدالة في التخطيط المكاني والتنمية الحضرية. ويُعد هذا الدليل مرجعاً شاملاً لمن يسعون إلى فهم وتطبيق مفاهيم العدالة المكانية بهدف خلق مساحات حضرية عادلة وشاملة. كما يكتسب الدليل أهمية خاصة للممارسين والباحثين الذين يعملون عند تقاطع مجالات التخطيط الحضري، والعدالة الاجتماعية، والاستدامة البيئية، والحوكمة التشاركية؛ إذ يزودهم بالأدوات والاستراتيجيات والرؤى اللازمة لمعالجة قضايا التوزيع، والعمليات، والاعتراف في سياق التخطيط المكاني.

ويمكن الاستفادة من هذا الدليل في سياقات متنوعة؛ فهو **يصلح للاستخدام في الأوساط الأكاديمية لأغراض التدريس والبحث**، كما يمكن للمخططين والمصممين الحضريين استخدامه كمرجع لممارسات التخطيط العادل، بينما يستعين به صنّاع السياسات كدليل توجيهي لصياغة وتنفيذ سياسات تعزز الشمولية والعدالة. وعلاوة على ذلك، فإن دمج مع "أداة قياس العدالة المكانية (Spatial Justice Benchmarking Tool)" يتيح تقييماً قوياً لمبادرات التخطيط الحضري، مما يضمن ألا تقتصر هذه الجهود على كونها سليمة من الناحية النظرية فحسب، بل أن تكون قابلة للقياس بفعالية ومتوافقة مع الأهداف الأوسع لمشروع "UP2030 Horizon". ومن خلال هذا الاستخدام المزدوج، يسهم الدليل بشكل جوهري في المساعي العالمية الرامية إلى بناء مناطق حضرية أكثر عدالة واستدامة ومرونة.

ينقسم الدليل إلى خمسة أقسام؛ حيث يبدأ بتقديم مفاهيم العدالة المكانية، والعدالة التوزيعية، والعدالة الإجرائية، وعدالة الاعتراف، واضعاً بذلك الأساس النظري. ويتناول الجزء الثاني استراتيجيات تنفيذ العدالة المكانية، مع التركيز على أساليب التخطيط التشاركي، واستراتيجيات التوزيع العادل للموارد، ومقاربات تعزيز الشمولية والتنوع في المساحات الحضرية. أما الجزء الثالث فيتعمق في الأدوات والتقنيات الخاصة برصد العدالة المكانية وقياسها، بينما يتناول الجزء الرابع التحديات والتوجهات المستقبلية في نقاشات العدالة المكانية. يتيح الجزء الخامس فرصة للتأمل في الأبعاد الأخلاقية للعدالة المكانية، ودور المخططين، والضرورة الأخلاقية لضمان عدم تهميش أي فرد. ويختتم الدليل بدعوة إلى العمل. يضمن هذا التنظيم اكتساب فهم شامل للعدالة المكانية، مع تزويدهم بالرؤى النظرية والأدوات العملية اللازمة لإحداث تغيير جوهري.